



رسالة في بيان الحكم الشهري

الفوائد البدريه في الاقضيه الحكيمه
مؤلفه : ابن الفرس شمس الدين محمد بن
بدر الدين محمد

غدیعه مبارکه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
عَنْهُ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ
مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ
لَهُمْ مَا يَنْهَا الْحَشَّةُ مِنْ تَامِّنٍ لَهُمْ
مَا تَرَكُوا وَمَا لَمْ يَرُكُوا وَمَا لَمْ يَنْهَا
لَهُمْ مَا لَمْ يَمْلِكُوا وَمَا لَمْ يَنْهَا

لَهُمْ مَا لَمْ يَمْلِكُوا وَمَا لَمْ يَنْهَا



191



Süleymaniye U. Kütüphane
KİST ARCA ZADE
MÜSEVİN PAŞA
Yeni

191

191

اطلاق كل قضية حكمية . . . سُت يلوع بعدها التحقيق
حكم و ملحوظ به قوله : . . . و معلوم عليه و حكم و طريق
الفصل الاول في الحكم الحكم يقال على صاحب بالاشتراك باللغطى
الاول اسناد اهم الاعراض اسباب اتفاق ادراك ان النية
واقعة او ليست بواقعة ان لغطى خطاب الله المتعلق باتفاق
المكفيين بالاقتضى والتجييز او الوضع ازاج اثر الحظ ان بنت
كالواهب و اطام والصنة والفرد و جميع النسبات الشرعية
عن الاباب الشرعية المعنى اللغوي الذي هو الفصل و بذاته
والقطع على الاطلاق اتس دس بمعنى الحكمة اتسابع قضا اتفا
و وهو المقصود بالذات همنا و يعرف بابه الزام في الظاهر على
صفة حكمية باجر طعن لزومه في الواقع شرط و المزاد بالازام
في التعریف المذکور التقریر التامم سواد كان ايجاد ای فعل او ترك
او اظهار ثبوت معنی الى غير ذلك فنحو التعریف بجزئية
ابحث و قولنا في الظاهر فصل عما الزم به الشرع في نفس
الاحربرون القاضي لان ذكر الزم راجع الى المعنى الذي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَيَهُ شَهِيدُنَّ رَبِّنَّ عَمَّ بَاتِيْمَ
أَمَّا بَعْدُ حَدَّدَ اللَّهُ الَّذِي يَاذَا قَضَى لَطَوْنَ وَلَا مَعْقَبَ عَلَى حُكْمِهِ وَالصَّادِقَةِ
وَالْمَلَامِ عَلَيْ رَسُولِهِ الْمَبْعُوتُ بِحُكْمِ الدَّسْوِيِّ إِلَى الْمَطْقَ وَمُعْظَمِ
حُكْمِهِ أَحَدُ الْعَالَمِينَ مُحَمَّدُ الْمُحْمُودُ فِي جَمِيعِ افْوَالِهِ وَافْعَالِهِ وَعَلَى الْعَامَةِ
وَإِنَّ أَصْدَمَ مِنْ أَصْدَابِهِ وَأَوْلَاهُ فَنَقْدَرْتُ أَبْتِلِيْتُ بِهِ مِنْ حُكْمِهِ قَبْلَ
الْتَّصُورِ وَكَدْتُ لَذِكْرِ أَنَّ أَخْذَ بِكُلِّهِ وَآفَرْ مِنَ الْهَدْرِ وَالْتَّهْوِرِ
إِلَّا إِنْ تَوْجِهَ الْفَكْرُ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ سَبِيْلَهُ إِلَّا خَصِيلَ بِعْضِ الْفَرْضِ
مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَافِ وَمِنْ أَجْلِ النَّعْمِ فِي النَّظَرَاتِ الْمُشْرِبَةِ الْمَهَامِ الْمُصْنُوْفَاتِ
فَنَظَهَتُ بِعَذْيَنِ الْبَيْتَيْنِ ضَبْطًا لِأَطْرَافِ الْقَضَادِ بِإِحْكَامِهِ وَ
جَمِيعًا لِأَبْوَابِ الْمُوَادِثِ الْمُشْرِبَةِ وَرَتَبَتُ فَصُولَّ عَزَّهُ
الْمُبَارَكَةَ عَلَى النَّفَقِ الَّذِي اتَّفَقَ فِي النَّظَمِ بِنَيَابِ الْأَصْبَيلِ
الْتَّفْرِيعِ فِي التَّرْتِيبِ وَيُطَابِقُ الصَّدَرَ الْمُجَرَّدَ مِنْ حِيثُ وَضْعِ
الْتَّبَوِيبِ وَإِلَيْهِ الْمُلْجَأُ مِنْ هَوْلِ قَضَائِيَّهِ وَاسْأَلَهُ إِنْعَامَ
النَّعْمَةِ بِالْمَهَامِ شَكَرَ نَعْمَائِيَّهُ الْبَيْتَانِ

طاف

بهو خطأه وقولنا على صفة مختصة فصل عن مطلق الازام اذ
 المعتبر بها الازام بالقيمة الشربية كالرضا وحكمت قضيت
 وانفردت بذلك القضاء واتأقول ثبت عندي موضع نظر
 وسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى وقولنا باهرون لزومه في الواقع
 شرعاً فصل عن الظور والتشهيد وما في متن ذلك ومعن في ظاهر
 في الصورة الظاهرة والإشارة بذلك اشارة الى ان القضاء
 مظاهر في التحقيق للأهم الشرع لا مثبت له وما يفهم من لطفيته
 من ان القضاء مثبت واخذه من قول الامام رحمه الله عليه بنفوس
 القضاة ظاهراً او باطنأ في العقود والفسوخ بشهادة التزوير
 فغراهم قاصراً الامر الشرع في مثل ذلك ثابت تقديره او القضاء
 يقرره في الظاهرة لان القضاء ثبت اولاً ثم يكين وقد يحمل المدعى
 موجوداً او موجوداً معد وما بالاعتبار الشرع ولهذه افالوا بوجود
 الدهنون حكم في الواقع نسب المشهودية بالمعنى واكتفى بذلك الجمل
 والتقدير بالامكان واجري المحكمن بجري الواقع والتثبت المبني على ذلك
 التقدير والاعتبار لزوم الف دع على تقدير الاعتبار الاصل المشهود

على ظاهر

على النطاح فمثلاً المشهودة التسبب في هلاك الولد باتفاق
 النسب من الوالد وقد وجد العقل المفضى الى تقدير النسب وثبوته
 فقدرة الدهنون مع امكان العقل فضلاً عن العادة اول من التسبب
 في الهملاك باتفاقه النسب من الكاسب وفي القضاة على وجهه
 المذكور يجعل قضاة القاضي عوضه للنقض المستلزم لفاسد تقو
 جبر ما اوصي العادة وبيان ذلك العقد او الفحص محكم في
 الواقع ويستوضح لذلك بان المسمى موداً اذا جبعوا بعد الحكم
 ضمروا ولم ينقض ولا يخفى ان الرجوع عن الشهادة غير بغيره
 من شهادة التزوير ولهمة الورجعوا بعد الحكم الباطل سقط او مركب
 بالاعرف التزوير مورد القضاء ومتعلقة وهر به وبصدق على جميع
 افراده من فعل المحكوم عليه او ترکه او عاينه عليه فعله من اتفاق
 الات تأديب في حد او تغیر او الاته ازهاق في حد او قصاص او تغیر
 معنى في حيل قابل له شرعاً كالعنق والرقب والجنبة وملكت اترقبة
 وملكت اليد الى غير ذلك والمراد بالظن ظن من راحلةية لذلك
 ومحكم في الواقع في نفس الامر ولم يقيمه بطن الملزم لانه قد
 يكون

فقد قال على ونا قول القاضي ثبت عند حكم ورق المتشهدين والمع
ثتين الآن على أن الثبوت ليس منكم به دليل فيم الثبوت إلى ما أقر
بهم الحكم وما كان مجردًا به دليل قوله في التوجيه ولها ثبت عند حكم
والتعارف في غير ذلك مختص بل نسبة من حيث ذلك الاستعمال
إلى جميع المذاهب واحدة لجهاز ظاهر وقد فصل بعض المتأخرين فقال
ما معناه أن الثبوت أن وقع على التسبب لا يكون حكمًا لجهاز أفال ثبت
عند بحريان العقد بين المتعاقدين فان وقع على المسبب لا يكون حكمًا
لجهاز إذا قال ثبت عند بحريان ملكم بذلك وله قول متوجه لوجهه ولكنه
لا يتم ببيانه لأن كلًا من التسبب والمسبب إذا كان له صلاحية الذهول
تحت لحكم والثبوت له صلاحية أن يكون حكمًا فما ووجه التخصيص والوجه
في الثبوت أن يقال أن وقع الثبوت على مقدرات لحكم أو بعضها فليس
بحكم ولا فهو حكم ومثال ذلك أن الدسوقي إذا أوصى عند القاضي
فعقد تبادل وكان المقصود من ذلك الدسوقي في تلك الحادية أنا بهو
لما ثبت على البادل بالملك في العين المبيعة وقال المتحجل عند القاضي
بحريان العين في ملكه البادل ويده المبيع والمذار المتعاقدين

مقدماً مختصاً والعبرة التي هي لظن المجندة الذي هو المختار فان قبل
هذا التعريف غير منعكس بخوجه القضاء بقطعى فلا يكون جامعاً كما
اذا قضى بالجحود هذا اجب بأنه لا بد للقاضى في كل قضية حكمية من
الظن فلما يتصور القطع المختص فقط لأن الظن حاصل لا محالة اما في
المختص به او متعلق به او في طرقه او في متعلقاته او هذا باب واسع
فليتبرر ونوضحه انما نقول هذا اذا قضى بعلم في بعيد بالمعنى الاعتقاد
وان ثبت اثره بالشرع فطبعاً في المعنى انما يكون ذلك في نفس
الامر اذا وجد من الاحوال في المحل اتباع النسبة الى القاضي في خصوص
شخصية فلا يمكن القطع بذلك بجواز نقدم الاعتقاد في هذا الصو
او ان المعنى لهم يصح ملكه للمعنى او يكون حرزاً الاصل الى غير ذلك
من الاصنافات التي وان بعد بتفق منها اليفين هذا او اولى ب
بالقطع في الایراد اليقيني او عاهموا عليهم منه ومتى كان الظن به غالب
وانا فلا برد وكذا الا برد اذا قلنا المراد بالظن في التعريف ما يعوا عليهم بمقدمة
بالقطع في الملقطوع بما انه مظنون فان الفهم ياعتى هلوون في
مثل هذا الاطلاق اصناف اثرهم يطلقون العلم ويريدون الظن واما الثبوت
فقد

أو أن المبيع مقدر والتسليم أو أن العقار بالقيمة المسوغة لكتابه
أو أن البيسم لامال لسوى بهذه العين في غير هذه الصورة لا يكون ثبوت
وأحال ما ذكر حكى وهو ظاهر الآية إنهم يربون الحكم عند ذلك ويجلوون
الثبوت مقدرة الحكم في قوله والحقيقة أن التعارف البينة عليه ينبع من
حمل الثبوت على الحكم في القابل وأذا خر أن الثبوت في الاصطلاح الذي
يخاطب به المونعين غير الحكم وهذه أهوا المتبا و عند الاطلاق بواسطة هذا
التعارف وقد يراد به الحكم بما ذكره على وأن فعد صار له استعمالاً أحد
الحكم والباقي ينبع بضمته وتفسير يكشف عن حقيقته فنقول
أن المعنى الذي يقوم بنفس القاضي من اعتبار مقدرات القضايا المسوغة
لتوجيهه شرعاً ظصوله عند طريقها واعتبار بعضها والأوامر أن يقال
الثبوت المجرد اعتبار القاضي مقدرات الحكم أو بعضها وأما اصل إن الطريق
في العمل بالثبوت إذا أورد على القاضي في حادثة طريق العمل بالمشتركة الافتراض
في حمل أحد معنوياته إذا اتفق ذلك أن القاضي الأول أراد به الحكم حمله
والأوامر على المعنى الآخر الذي هو الثبوت المجرد وفي معنى قوله القاضي ثبت
عندني قوله صحيح عذر فان قيل ظاهر أن قول القاضي ثبت عندني داعياً حكم

محن ابن

محن ابن بهذا التفصيل وان الثبوت لم يعنان فما يجواب ان الثبوت
اطلاقه على ما ونا بالمعنى الثاني المذكور ههنا الذي يوحي بالحكم ويدل على ذلك
لمسان أحد روى انهم قالوا في دعوى الرد بالعيب وذكر رافعه انه اذا حكم
ظاهر افلا يترفع الدعوى به ثبوت قيام ذلك العيب بذلك العين
حال الدعوى وذلك من عاصيهم يحصل الشارع فيه بعد ذلك عند القاضي
واثنا في انهم ذكر وافق الحكم بالعقار انه يستلزم ان يثبت بالبينة عند القاضي
ان العقار في يد المدعى عليه وليس من الثبوت في هذين الموضعين بعد
الحكم ولا منع له الا اذا ذكرها فليتها عمل فلما يكفي في ذلك نصاً قد يحتملها وكتنا
كتاب القاضي الى القاضي ثبوت الحكم بالبينة فإنه ليس حكم مخالص جواه
واما فعل القاضي فعل يكون حكماً او لا قال بعضهم قد يكون فعله حكماً واسداً
له ذلك بتأييدها تزويج القاضي الصغير والصغير حيث لا يكون لهما خيار
البلوغ على احدى الروايتين من الامام رحمه الله وجه الاستدلال ان العمل
الذى به التزويج لوكيم يكن حكماً ثبت لها الطيار بحاجة في تزويج العم ومنها
تقرف القاضي في مال اليتيم فإنه لا يضرن اذا ألموا بالحال كما اذا قرفة الملك
فتلقي ماله او مات مفلساً او لوكيم يكن العمل الذي به الاقراض حكماً

لضمن القاضي والقواب ان فعل القاض لا يكون حكماً وللحواب
 عن بهذه الاستدلال من الملازمة بين انتفاء الضرر وكون فعل التزويج
 حكماً وابي يكون ذلك ولابي منتف في تزويج الاب والجدة وفعلهما التزويج
 ليس حكماً قطعاً فلو كان انتفاء الضرر ملزماً لكون التزويج حكماً كان تزويج
 الاب والجدة حكماً باطلاق ذلك الكلام في انتفاء الضرر بلا جيل لأن الامانة
 غير ضارين مالحق في ابرد حرام بدون السعد بحال اذا فوجع المودع الوديعة
 الى زوجته للحفظ فحصلت حيث لا يضمن ولا يكون فعل ذلك حكماً بل لو
 اوعه المودع باطلاق في بيت من داره معين مخضطها فيه بيت آخر مساواه
 لم يضمن اذا اتلفت ومن ابدل على ان فعل القاضي ليس حكماً قوله فيما اذا
 وقف على الفقير فاعطى القاضي قريب الواقف الفقير رب ابامن على ذلك
 الوقف في اداء قاض آخر كان له التصرف في الفضة على غير ذلك الوجه ولم يصرف
 ذلك ارباب بعيدة لغير ذلك القريب ولو كان فعل القاضي حكماً لم يكن
 للقاضي الثاني ذلك لانه فيه نقض حكم الاول والحقيقة ان فعل القاضي لا يكون
 حكماً ولابي ذلك ان الحكم يستدلى بمقتضى مقدمة الشرعية كالدسوبي ولجنة المطاف
 لها ونواحي ذلك والشرع وجود المقتضى بالحكم والتحقق المولان وفعل القاضي

في الغالب

في الغالب لا يستدلى ذلك فان وفع فعل القاضي من طريق الحكم المعتبر
 باستدلاله في الجملة وباب الامكان واقع فللتقول بغير حكمي واما ما ذكر
 من ونفخ ذلك صورة وهي ادنى عليه ابرد عين حي في يده الان
 وطالعها باستدلالها وہنوز تجده فاقام المدعى بيتهن بذلك وان الوديعة حي هذه
 العين التي في يده فاستوف القاضي ما لا بد للحكم عنه واضد العين من يد المدعى عليه
 ودفعها للهدم فلا يبعد ان يكون بهذا الفعل حكمي وللنظر فيه الحال واما
 التنفيذ فالأصل فيه ان يكون حكماً از من صنف القضاة قوله القاضي
 انفذت عليك وقالوا اذا وقعت اليه قضاة قاضي امضاه بشرطه وطه المدعى
 كورة في كتب الفقه وهذا هو التنفيذ الشرعي في الأصل ومعنى وفع اليه
 اين حصلت فيه حضوره شرعاً من مدعى على خصم لا على الصفة التي يرفع بها
 الان فاذا حصل التنفيذ على هذا الوجه فهو حكم والاصل ان احادته الشجاعة
 الواحدة تجوز اذن يتوارد عليهما الاحكام المتعاردة المتفقة في الحكم
 اذ شرط ويعود حكم المثلية المذكورة في الفقه الذي هو عور دلائلكم الذي يعود
 القضاة والظاهر ان بهذا الاصل اجماعاً واما التنفيذ المتعارق الان
 الا اقل فهو امستدل عالباً ومعنى احاطة القاضي اذن على حكم القاضي

موجب الشيء وأوجهه ذلك أن في واقعاته فالموجب والمقتضي
الاصل واحد وهو من الامور الاضافية وعمل عن الحكم بالوجب هو
الحكم بالمعنى رأيًا فيكون المراد بالوجب في الحكم معناه الاصل أو ما
هو الاصل عن ذلك محل نظر يظهر في سند ذكره الظاهر من السمع لانهم واطلا
قام لهم انه باقٍ في هذه النحو على المعنى الاصل المذكور ولكن يلزم من بعض
الصور ان الموجب في باب الحكم اعم من المقتضي فتصدق الموجب
ببرهان المقتضي في بعض صور القضايا وهو التحقيق وبيانه انه لو باع مد
تم حصل في ذلك التنازع والتداعي عند القاضي الحق فاستوف وحكم بوجوب
ذلك الحكم البيع فان ذلك الحكم يكون صحيحاً ومعناه الحكم ببطلان ذلك الشيء
ومن المعلوم المحقق ان الشيء لا يقتضي بطلان نفسه فظاهر ان الحكم بالوجب
في هذه الصورة لا يكون حكماً بالمعنى فلا يكون الموجب رأيًّا المقتضي
ولو كان المراد بالوجب في هذه الصورة هو المقتضي وكان بهذا الحكم باطلًا لا
معنى له وكان للقاضي ان فرق ان الحكم بصححة ذلك البيع ولا ينبعه من ذلك
ما فعل القاضي الحنفي لانه على ذلك التقدير لا موجب للبيع عند الحنفي بمن
لامقتضي له لأن بياع المدبر باطل عند ذلك فلم يوجبه الحكم بمقتضاه او لا مقتضي له

كما كان في المعني الأصلين فيصدق حكم بالمعنى القائم على ما ذكرت من الصور
فابن جواهير أصله في اللفاظ البغدادي على أنه لدولات الأصلية ولا
إلى زبادت المعني أو نقصه وتنغيره في الجملة لا بديل وداع يدعوا إلى
ذلك وقد وجد الداع في الموجب دون لفظ المقصود بالاصطلاح
الذين تناطح بهم الموقعين والمتشرعين في هذا البناء هم هؤلء الذين
فليتنا أصلوا إذا تقررت هذه الموجبات في هذه الأصطلاح عبارة عن
المعني المتعلق حكمه أصيق إليه في طلاق القاضي شرعاً من حيث أصيق به
سواء كان ذلك الذي أصيق إليه ذلك المعني أقصى ذلك في المعن
يزدراه أم لا لأن أنه مضاف إليه ومتصلق به في الجملة ليدخل في ذلك
ما تقدمت إليه من الإشارة إليه من الصور فإذا باع بيعاً صحيحاً فقضى
القاضي بوجبه موجب ذلك البيع في هذه الصورة مقتضاه
وهو خروج العين المباعة من ملك البياع ودخولها في ملك الشرب
واستحقاق التسليم والتليم في كل من الثناء والثناء إلى غير ذلك
من مقتضياته البيع ولو ازدهر ذلك المعن المحكم به المضاف إلى البيع
المتعلق به في طلاق القاضي شرعاً فهو الموجب هنا وهو الذي

اقتضاه عقد البيع واما الحكم بالموجب فيما اذا باع مدة برة فالموجب
 فيه هو المعنى الذي ياضى الى ذلك البيع فظن القاضى نشرعا ولهو
 كون ذلك البيع باطلأ ولكن هذا المعنى ليس هو المقتضى ذلك
 كما هو ظاهر اذ البيع لا يقتضى بطلان نفسه فم القضاة يقع على
 حسنة وجوه من حيث المقتضى به الا قوله التصرع بعين الحكم
 كما وقع التبise عليه في صدر هذه الفصل الثاني الحكم بالموجب
 الثالث الحكم بالصحيحة از اربع الحكم باللزوم الخامس الحكم بالبطلان
 وموفه بهذه الوجوه بالكلية تحتاج الى تحرير النسب فيما بينهما
 الحكم بالموجب اعلم بالطبع لتحققه في جميع الوجوه لان التصرع
 بالحكم بالموجب وكذا الحكم باللزوم وذلك ظاهر وكذا
 الحكم بالصحيحة وللحكم بالبطلان على ما ارف تحريره في تغير المقدمة
 في مثلا المدبر في بين الحكم بالموجب وبين كل واحدة من الامان
 نسبة العموم والخصوص المطلق وبين الحكم بالصحيحة وللحكم بالصحيحة
 البطلان نسبة المبانية بالكلية وهو عين عن البيان وبين
 بالصحيحة وللحكم بالصحيحة نسبة العموم والخصوص المطلق والاعجم

التصرع

التصرع اذ لهم صدق الحكم بالصحيحة صدق التصرع ولا ينعكس
 الحكم صدق التصرع فيما اذا حكم بالبطلان بدون الحكم بالصحيحة
 بين المعينين من العناوين ذات التصرع وللحكم بالبطلان صدق
 في صورة التصرع بالبطلان وصدق التصرع بدون البطلان في
 الحكم بالصحيحة ولا يزيدان صدق البطلان ولا يصدق التصرع
 لان لها من الصحيحة والبطلان او مفترض او مابين الحكم باللزوم
 وللحكم بالبطلان نسبة المبانية الكلية اذ لما شئ من باطل لما
لما شئ من لازم بما طل كما هو ظاهر واما بین الحكم باللزوم والحكم
بالتصريع نسبة العموم والخصوص المطلق والتصريع اعلم اذ اللزوم
دائما تصريع وقد يصرح في الحكم بالبطلان فيتحقق اللزوم ما بين
اللارزم والباطل من التضاد البين وكل النسبة بين الحكم بـ
اللزوم والحكم بالصحيحة اعلم لأن اللزوم بدون صحيحة وتصدق
الصحيحة بدون اللزوم في العقود التي لاتكون لازمة وحررها
فايدة وهي انهم قالو القضاء بصحيحة الوقف لا يكون قضاء
بل لزوم وتوبيح هـ ان الوقف جايز غير لازم عند الامام لازم

والثاني أن الشيء لا يقتضى بطلان نفه والمحروم تغيير
الموجب بالمقتضى والوجه ما ذكرناه فاختبر نفسك ما يخلو لك
باب قضي على سبيل الاستقلال والقصد إليه وفيه نظر تقرره
أن القضاة في حقوق العباد اتفاً به رفع الخصم والنزاع المتعلق
بینهم في المخواضات التي يترافقون فيها إلى القاضي بتغيير ذلك
المعنى الذي به رفع المثلثة ووضع التقارب في الطرفين من
الخصميين ويشرط لذلك التقرير التام الذي به الحكم الطريق
الصحيح الموصولة إليه من الدعوى ولتحمّل وتوسيع ذلك على ما هو
سرور في موضعه ولا بد من التطبيق بين الدعوى ولتحمّل
والمقتضى وهو إذاً متفق عليه بين الخففية وأن فعية
ومن المعهود أنه لا يقع النزاع المعتبر شرعاً في الخصومات
الفرعية بين الخصميين في صحة هذا العقد وفاده وأنما يحصل
النزاع في آثار ذلك ومتعلقاً بما الذي يدعى القاضي إلى
القصد إلى القضاة بصحبة وأثما المطلوب الشرقي منه أن يقتضي
يغضض الدعوى ووضع النزاع وهو يقتضي اعتبار الصحة و

عند هذا فإذا قضى القاضي بصحبة اعتبار يكون قضى بذلك على
مذهبه ولا ينفع للجواز هنا إلا الصحة ولا ينفعه المزوم في تجاه
في لزوم الوفع والتصريح بذلك وفيه نظر وجهه أن الأعماق لم يقل
بكون الوفع بما يزيد على لازم مطلقاً بل هو عند ذلك لازم إذا اطلقه
بالموت أو قضي بالقاضي ولا ينفع ذلك أن القضاة بصحبة الوفع
قضاء بالوفع فيكون القضاة بصحبة مقتضياً للزوم منه فلأنه
إلى التصرّف بالزوم في القضاة فليتأتى وللحاصل أن بين الموجب
والبواقي العموم المطلق والموجب هو المعمم وكذا بين التصرّف و
الشائنة الباقيه والتصريح هو المعمم وبين الصحة والبطلان و
الزوم والبطلان المبائية وبين الصحة والزوم العموم المطلق
واللامع الصحة في الحكم بالموجب يستلزم الصحة وهو
مبني على تغيير الموجب بالمقتضى وقد علمت ما فيه من التجزء
وعلى هذه القوله فالثابت بين الحكم بالموجب وبين الحكم بالبطلان
شبة المبائية الكلية لوجهين أحدهما أن الموجب إذا انتفى
الصحة فقد انتفى البطلان كما بين الصحة والبطلان من النزاع
والثاني

والثاني كونه اموراً يستلزم بعضها بعضها في الثبوت والثالث
كونه اموراً لا يستلزم بعضها بعضها في الثبوت فاما القسم الاول
فمثاله القضايا بالموجب في الاعلاك المرسلة والطلاق والعتا
اذا فرضنا انه لا موجب لذلك سوى ثبوت مذكور ارقمه في
العين المدعي وانخال قيد المقصدة وثبتت الراية في العبر و بهذا
القسم لا اطلاق فيه اذا ذكر الموجب في مثل ذلك واضحه الدلالة على ملاره
قريب من المفترض والمتصفح به اما اذا كان الموجب اموراً يستلزم
بعضها بعضها في الثبوت فذكر الموجب دال على جميعها فان الظرف
الموصلة الى احد هما موصلة الى البعض الاخر ضرورة الاستلزم و
والاستتباع في الثبوت فلابد من الاحوال الموجب على تمام تلك الامور
مثاله كفالة للانسان بماله على آخر مطلقاً فطالبه في غيبة المكفول عنه
فهذا كفالة صحيحة عنه علماً ثنا فاذا ادعى الدائن على الكفيل ببرئته لم
على العايب المكفول عنه وطالبه به حكم الكفالة فانكر فاقام الداعي المحتجة بالدائن
فالستوف القاضي لحنف وقضى موجبه ذلك والموجب ههنا او ان
لزوم الدين ذمة المكفول عنه ووجوب ادائيه عن الكفيل بالطلب

والثاني مستلزم الأول في الثبوت فطريقه طريقه ولا يتصور انفكاك
الثاني عن الأول في الثبوت اذا لا يكفي النزاع والتحاصل بين الدائن
والكافيل في الدين والمطالبة به مع قطع النظر عن المدعون الاصليل ولا
يثبت عند القاضي وجوب اداء الدين على الكفيل دون ان يثبت عدده
شغف دعوة الاصليل بالدين قادا قاضي بالوجب في هذه فقد قضى بجمع
واما القسم الثالث وهو ما اذا كان امورا لا يستلزم بعضها
بعضها في الثبوت عند القاضي بل هي مما تقبل الانفكاك في الثبوت
وان استلزم بعضها بعضا في الوجود وبالنسبة الى الحاكم الشرعي
المذهبى لا الحاكم الذى هو القضاء فالموجب هنا يحمل تفسيره
الطريق الموصدة الى القضايا فاذا ارادت الى جميع تلك الامور حمل
الوجب عليها او فسربها او لا يحب تلك الطريق بمعنى انها اذا ارادت
البعض منها معين تعيين انه المقتضى به دون الآخر فللمخالفة الدليل
بحكم على ذلك الامر الآخر ولا يكون الحاكم بذلك البعض الذى ارادت الى
الطريق وفسر به الموجب مانعما من الحكم بذلك الامر الآخر الذى
يؤدي اليه الطريق على خلاف مذهب الحاكم الاول في المثلية و

هذا موضعه نظر دقيق فليتأمل ومتى ذكر كثرة فنونها ما اذا وجب
ابنه وسلمه العين الملوهه فالموجب ه هنا امور متفاخرى العين
من ملك الواعب الى ملك الملوهوب ومنها ان الواعب لا يملك
الرجوع في الحبهة لان قرابة الولادة قبل المهرمية من مواعيده
ويملك الرجوع عدنه الثالث فن الموجب عدنه تعلم الواعب بولده
من الرجوع في وعيه وان قرابة الولادة غير مانعه والامر الاول لا يستلزم
الامر الثاني في الثبوت وان استلزم بالنسبة الى الحاكم المذهبى
ينجز العدال في هذه المثلية والنزاع من حيث الانتقال الملك
مع قطع النظر عن الرجوع وعدم والفضلة عن ذلك بالكلبة خلاف
ما اذا استلزم احد الاجرين الآخر واستدعاه في الثبوت كاف وجوه
اداء اعمال على الكفيل بالنسبة الى الشهاده ذاته الاصليل حيث
لا يتجه قطع النظر عن النزاع في ثبوت الاول على ما تقدم تقريره فاذا
قف القاضي بوجب هذه الحبهة في تقييم الموجب ومنها بالنظر
الموصدة الى الحاكم فان اراد الى الجميع كان القضايا بوجب فقضابها
كما اذا حصل الحاكم بوجب في ذلك عن تداعي من حيث الانتقال

هذا موضع

مذهبهم فيما ينطوي على ذلك من مذهب غيره و قال القاضي الحنفي الرجوع
هادئه ثم تقلة وجدت بعد حكم القاضي أن فسق عبادة طولية فلما
يدخلت حكمه وكيف ينعقد أن يسبق التسلل المطر والطهارة اثر راجعة
والولادة الاحيال وصارت المسألة بذلك واقعة الفتوى هل
يدخل ملك الواهب الرجوع تحت حكمه فنيلاعنوا حكم الحنف لعدم
دليول المثل اذا رث طلاقا فالقضاء في الماء اذ عدم تقدم القضاء فيما
يما يخالف مذهب القاضي النافع ويهذا اولا اجماع اعم لا يدخل في نفي حكم
الحنف ويبطل الرجوع واجب فيما ينطوي على الموجب وقد يكون اولا او اخر
وقد يكون امرا اما القسم الاول فعن المسألة بغير لوم اما القسم
الثاني فان كان في حقوق العباد المحسنة مما هم اذاله به موجبها
رجوع العين من ملك الواهب ودخولها في ملك الموصوب له وان
كان اما ذلك ينبع الرجوع اذا كان الموصوب له ولده عنده اثنا فسق ولا
يملك ذلك عند الحنفي والرجوع في هذه الصور باطل عند حمل الموجب في
بيانه على الطريق الموصولة لحكم وهي الدعوى فان كان الند ادع عن القاضي
لبيان اذاله فيما يتعلق بانتعال العين من ملك الواهب اول ملك الموصوب له

ومن حيث الرجوع على فرض وقوفه وحصل التناقض في الامرین بطریق
الشرع عند القاضي الخنفی وقامت الجهة له بالعقد والتسلیم والرجوع
فقضی عوبد تلك الهمة فان الموجب شامل في هذه المسوقة وليس
للمخالف الدخول فيما يتعلق بالرجوع وان كان التداعی عند القاضی
الخنفی لم يخرج فيه على الرجوع بقدر رجوع الواهب وعدم رجوبته
يعنى لم يتعرض له في التداعی على كل الامرین كان قضاویه بالوجب مقتصر
على الا الاول واذ ارجع الواهب بعد ذلك ورفعت الحادثة الى قاضی
شافعی كان له الحكم بصحیح الرجوع وقد صارت هذه المسألة حادثة و
ما صورته ملك ولده وقضی شافعی بالوجب ثم ان الواهب رجع
في همته بعد الهمة والتسلیم عدة طویلة والعين باقیة في يد الموجب
فرفعت الحادثة الى القاضی الخنفی وانقضی به حکم ان فی المذکور حکم
ببطلان الرجوع فحصل التنازع في ذلك بين اهل المذهبین وقال
القلصانی فی حکم القاضی الخنفی باطل لاقی حکم قبل عوجب
الخنفی ومن صویبه عدی ان الواهب يلک الرجوع فيما دعی
وحاکم فی المسألة الخلافیة يجعلها وفاقیة وليس للمخالف اعمال

عمر

اقتضى القاضي بالوجب على ذلك ولا ينعد إلى غيره فلا يكون
 بعض الوجب ملحوظاً به وكون الواهب بذلك الرجوع أو لا يلكله كما
 أن القاضي الأول لو كان حنفياً وأحال ما ذكر ثم رجع الواهب كان
 للقاضي أن أمر القضاء بصفته الرجوع وليس القاضي الحنفيان يقول
 قضيت بالوجب ومن أن الواهب لا يملك الرجوع فكذا إذا كان القاضي
 الأول شافعياً كان للقاضي الحنفيان القضاء ببطلان الرجوع فالطريق
 في مثل ذلك هي التي تفسر الوجب وتبيّن المراد به والأصل في هذه
 المسألة وأمثالها أن القضاء في حقوق العباد يشترطه الله الذي عباده
 والمحاصنة الموصولة له شرعاً على وجه تحصل المطابقة فيه بين الدعوى
 والدليلاً والمقصود به أن ما كان على سبيل الاستدلال الشرع وليس
 للقاضي أن يتبرع بالقضاء بين الشفاعة فيما لم تتحققها إليه فيه وإن حصل
 بينهما التحاصم فيما يتعلّق بذلك في الجملة والتبنيه بهذه الدقيقة
 من أجل الفوائد ومحاسن يصل بذلك سؤال صورته حكم قاضي حنف عوجب
 البيع في عبده بشرط البراءة من كل عيب وبعدم الرد بعيب وان
 ظهر من العلم بخلافه وأحال أن المتبادرين لم تتحقق عنده في عيب

ظاهر

ظهر بالعبد وإنما حصل التراضي عنده في التبادل وقامت البيينة بجزئها
 العقد بهذه الشروط وللقضاء عادة باتفاق المذكور على هذا الوجب
 المذكور ولو ظهر بعيب فما من المترتب على القاضي نافع
 هل كانت فوق الحكم بالردة والحال ما ذكر أثراً يكون حكم الحنف مانعاً من
 ذلك وهل هي سبعة للنفع إن حكم بذلك كذلك وإذا ساعده ذلك
 هل يكون قضاة بعد الرد بالعيب قصدت أو أضحيت أو هدلت القضاة
 القضاة الضئل مانع من دخول المخالفات ألم لا فاجيب ليس للحنف
 إن حكم بذلك كذلك ولا إن حكم بعدم الرد بعيب وإن ظهر والحال
 ما ذكر من عدم الحضورته عنده في العيب وإذا قضى بدون الطريق المولدة
 إلى قضاة برقضاوه وللشافعى على هذا إن حكم بالردة بالعيب
 وليس من معنى قول القاضي العالم قضي بالبيع المذكور بالشرط
 المذكور وبوجوب البيع المذكور بالشرط المذكور إذا شرط مقتضى
 بوجوب ذلك البيع بحسب التراضي الواقع عنده فيه والحال إن البيع
 مشتمل على ذلك الشرط فقوله بالشرط المذكور متعلق بالبيع لا بما
 القضاة ثم إن قول المجل و بعدم الرد بعيب وإن ظهر ظاهر في أنه

لهم يحصل بهما خصوصة في العيب ومن عام الجمعة على عاصف عائدهم
تقريه في الموجب ومن ثانية أيضاً والقضاء إذا حصل على وجه منع
المخالف قصدت كان أو ضحيت أو ليست بهذه الصورة من صور القضاء
الضحي فأن القضاء العين هو الذي مال إليه منه في القضاء القصد
ومن الصور ما ذكره على ثانية في حيلة إثبات الدين على العايب وهي
كيف على غائب لا يرى بالعين فقام البينة على الكفيل بريشه على العايب
فاستوف القاضي وقضى للدين على الكفيل باداء الدين فأن ذلك يكون
قضاء على المكفول عن العايب بالدين ضحى أو على طاهر الكفيل
بادأ ثم قصد أو إذا أبدى الدين الكفيل من الكفالة بعد القضاء يبرأ و
يصر الدين مقتضاً به على الكفيل والصلبه الباب ببعض الحنفية
فأرضاه غير أنه أبدى بكتابه و هو أن قضاء القاضي الحنف على ذلك
الوجه المذكور عما في القاضي أنا في من العمل عذبه في المسئلة
لما من حيث ما ذكر من الحكم اتفاق بالشرط ولكن من حيث أن مغافل
بهذا الشرط لزومه على المشتري مطلقاً ظهر بالبيع عيب
أولم يظهر و هو كذلك بحسب وجوبه أن ذلك المعنى الذي ذكره من حملة

ما يطلق

ما يطلق عليه لفظ الموجب وليس لقاضي أن يقضى به دون الطريق
الموصولة إليه والمفروض أن المالم يترافق مع القاضي شيئاً صحيحاً في العيب
ولما طبع للقضاء بما ذكر إلى ذلك فليس بدبر ومن أصله ذلك ما إذا باع
حصنة من بناء على أرض مخمرة وقضى القاضي الحنف بوجوب ذلك فرار
الشريك أن يأخذ تلك الحصنة بالشفعة ورفع العادنة إلى قاضي
يرى ذلك فلما ان يحكم له بالشفعة على مذهبها لا يكون حكم الحنف السابق
المذكور مانعاً للعنف ولا يقال من الموجب ههنا عند الحنف أن الشفعة
للشريك في البناء دون الأرض لا تancoل الموجب ههنا وإنما الأول
الاتفاق بالملك إلى المشتري والنافى أن الشريك لا يملك الشفعة في
البناء والأول غير مستلزم للثانية في الثبوت والحكم شرعاً ويتصور
انفكاكه عنه بالنسبة إلى ذلك والمفروض أن الأول والثانية لم يقع فيه
عند القاضي الحنف تداعٍ ولا خصوصة والظابط يذهب بهذه المسئلة
معرفة ما ذكر من الاستلزم على جهة التحقيق وهو ليس إلا بالنظر
إلى القاضي يعني هل يكن الحكم بأحد الأقويين دون الآخر لاأو صنها
إذا قضى الحنف بوجوب التواجد بين اصلين فمات أحد المتعاقدين

كان للمنافق ان يحكم بعدم اتفاق اصحابه او عدم تهمة ولا يكون حكم
الحنفية ملائمه ما ذكرنا ولو كان القاضي موجب البيع في الشفعة مالكيها
والقاضي موجب التوبيخ شافعيا كان للقاضي الحنفية ان يحكم ببطلان
الشفعة ونفس اجرة الاجارة اذا رفعت اليه احاديث ومنها اذا قضى
الحنفية بوجوب الطلاق وكانت المرأة مدهورة عنها وقد تضييق محرر احاديث
القاضي انت فو ان يحكم على المطلق للمطلقة بالمنعه وليس للمطلق
ان يمتنع في دفع حكم الشافعية عليه بحكم الحنفية بوجوب المذكور الا ان
يكون قد حصل التدليس بينها في المتعة عنده ثم ما ذكرناه من الاستلزم
احد الاولين في الآخر في الثبوت لا يستلزم ان يكون من اصحابين داعيما
بل قد يستلزم احد اصحابه يعني الآخر من اصحابه لا يستلزم مخالفة الاصل
وثبوت الدين في ذمة الاصل لا يستلزم في القضاء وجوب اداء
الدين على الكفيل ويهذا خلاف خروج العين من ملكه البايع ودخولها
في ملك المشتري بحكم عقد البيع حيث يكون الاستلزم من اصحابين
اذا طردوه والد خول المذكور ان اوان محل واحد صرها موجب للبيع
وكل منهما مستلزم الآخر في الوجوب والثبوت جميعا ولا جائز ان يحكم

باجد

باجد عادون الآخرين الآف البيع باختيار للمشتري فان يخرج البيع من
ذلك البايع ولا يدخل في ملك المشتري على ما هو معرف في موضوع
عاقبة الخلاف واعلم ان ما تذكر في تقييم الحكم به الى الموجب
ويزره على ما وفت تفصيله ظاهر بالنظر الى التصريح عقود احاديث
او غيرها وفيما سويا ذلك بخلاف ادلة الى نزاع آخر في ائل الثبوت
والاحكام ومواردها كثرة الاشتباه عينه المطرد يعرف ذلك با
المحاكمة واعتوال الخواص ولابد عقين عند النظارة ولم يزد
لهم يزد ما قضا القاضي في حواضنه بالوجب وكانت المثلية خلافية
فاما يزد ما قضى به بعد موافقة مذهبها في المثلية فابنهم قد يزد رأيه
والملقب فاما يقضى عذبه مقلدة فان اختلفت في عذبه الاقوال
وكان من اهل النظر والتربيح وهو المفترى بالجهة المقيدة والشافعية
يسمونه صاحب وجيه في المذهب فهذه ايضا يرجع في مينه
الموجب في حكمه الى بيانه لكن على وجيه لا يحدث فيه قوله لا يخرج على
الاصول مذهبها والافهو المذهب المطلق والمنفرون خلافه واما
المقلدة المفترى فلا يقضى الا بما عليه العمل والفتوى في المذهب وعلى ذلك

يحل الموجب في حكمه ويقتربه ولا يلتفت إلى الذين لا يعلمون
الفصل الثالث في المكoom له أعا الشرع كاف حقوقه المختصة فلما
يحتاج في ذلك لحكم إلى الدسوبي أو الشرع والعبد كاف الأصول التي
فيها حق الشرع وحق العبد وقد يرى أن هذا القسم نوعان مما
يطلب فيه حق الشرع فلما يطلب فيه حق العبد فاما يطلب حق العبد
لابد فيه من الدسوبي وأما ما يطلب فيه حق الشرع فذلك ما لا بد فيه من
الدسوبي كيد القذف وحد الترقية ومنه ما لا يحتاج فيه إلى الدسوبي كا
الاعتداد في المنزل الملاقي سكنى حال وجوب العدة عليها
عند إمكان ذلك والأي حكم عليهما بان تقدم لانقضائه بأيام مسكن غيره
والعبد وهو المدعى حقيقة أو حكمي اتفا حقيقة ظاهر واما حكمي حكم الموكيل
واليتيم وكل من اعتبر الشرع المباشر للدسوبي نايبا عنه عن لا يقيم على طلاقه
اذا اقر بها وقيل المتسك بخلاف الناظم وفيه الطالب الذي اعتبر
القاضي طليبه نزعا ويشترط في المكoom له ان لا يكون غائبا الا اذا احضر
عوضه من ينوب عنه ابا باستناته هو او باستنابة الشرع
ذلك اخاف عنه والادعى حجوب الحكم له كا لا وفي الغائب لحكم له فالمجور

نابية

نابية من استنابة الشرع منه وبينه وبينه القصاص يسوع لكم لا اخر
بعد عوى الآخر على ما هو مفصل في موضعه وقد نقل بعض علمائنا أن
القضاء على الغائب مختلف فيه واما القضاء للغائب فالاجماع على
انه لا يجوز ومعنى ذلك انه اذا لم يحضر نابية على ما فررتناه **الفصل الرابع**
في المكoom عليه المكoom عليه لا يكون الا العبد دايما لكنه اما ان يكون وا
حد او اكثرا فالواحد فهو المدعى عليه وتقديره يعرف من تفسير المدح
والمراد بالواحد هؤلئن من عين وشخه سواده كان واحدا بالعدد او
الكثرة حالا والشتر كجامعة في قتل انسان فقضى عليهم بالقصاص من مراد
بالكثير الناس كافية كافية القضاء بالطريقة فما يكون قضاء على الجميع حتى
لا تستبع دعوى العبودية في المكoom له من اعد مطلاقا وبهذا خلص الطريقة
المطلاقة اي حرية الاصل اما حرية التي سببها الاعتداء فذلك تعمد
سبق الملك والملك المخصوص بعمد صحة مفيدة وسببه وقد يظهر ما يثبت
ان ما يكفي خصوص ثم تبين خلافة فيكون القضاء بهذه الحرية المبيدة
عن الاعتداء جزئيا كاف بقيمة الاقضية يعني جزئيا بالشبة الى المكoom
عليه اذا القضاء بالشبة الى المقصري به انه جزئي دايما وخالفوا في
القضاء بالوقف

هل يكون جزئياً أو كلياً وال الصحيح المفتى به أنه لا يكون قضاء على الناس كافة
و متى يفديه دعوى الملك و دعوى وفق آخر هذان فيما يتعلق بحقوق
وأقام المحكمة عليه في حقوق الشرع ف فهو من يستوفى منه سواد كان مدعى عليه
أم لا كما تقدّمت الاشارة اليه من أن حقوق الشرع منها ما يحتاج الي
الاستيفائية و الحكم به إلى الدعوى عما في حد القدر و منها
ما ليس كذلك عما في حد القدر و منها ما ليس كذلك كذلك في حد
الزنادقة و أقام ما يغلب فيه حق العبد فلا بد من الاستيفائية من
الدعوى عما في حقوق العباد التي هي صورة واحدة يغلب فيها
حق العبد على الاستيفاء التي فيها يرون الدعوى وهي مسلمة
تاماً إذا أراد المحكمين الأدب على القاضي بان قال قضيت على
باجور أو ارتضيت وما أشبه ذلك فان له نزرة حسماً لعذاب
وهي مسلمة نادرة خواص فيها الاصل من وجهين احدهما أن
القاضي فيها حاكم لنفسه والاصل انه لا يجوز له ان يقضى لنفسه
بل ولا على نفسه والاصل الثاني انه ما يغلب فيه حق العبد ولا يحتاج
فيه إلى الدعوى فان قلت الطاهر بن القاتل فيه حق الشرع قلت

ليس

ليس كذلك لأنهم صرروا بان القاضي ان يعفو عن الخصم في ذلك وما
يغلب في حقوق الشرع لا يدرؤه العفو ولا يسقط به كيف وحد القدر
لابد فيه من الدعوى و صرروا بانه لا يسقط باسقاط المقدور عما في
حق الشرع فيه به القاتل **الفصل السادس في المحكمة** المحكمة اغا الاعام
والقاضي او المحكمة اغا الاعام فقد قال علماؤنا حكم السلطان العاده
ينفذ و اختلفوا في المرأة فيما سووا المحدود والقصاص و مسلمة قسم
الفاقد و اما حمل معلومة وفي اهلية التصرف بما انظروا ان كان خلماً
يتناولها و على سبيل البحث فنقول العامي المحن ليس باجل القضا
و بهذا يهو الذي ينبع ان يغفر عن الائمة المتقى بين و بيان ان المسائل
الخلافية يعوف المراد بالحكم فيما من الحكم الذي بازائهم وبعدها تبتين
الاشياء و اذا انظرنا الي فض الزراع و موضع الخلاف بين ابيين الشافعية
ظاهر و اقلناه و ذلك انهم يستطردون في اهلية القضاء الاجتهاد
المطلق و لكن لانشترطوا اذا لم يستطرطوا اجتهادها فلما اقل من لشترط
التبس بالعلم و الفقه و التأهيل في الجهة و يرش به لحد المعنية
و هي انهم قالوا العالم اذا تبعن للقضاء وجب عليه قبوله و تقلده و اذا

لِمْ يُذْفَرْ وَيُقْضَى بِالنَّكُولِ وَالْأَقْرَارِ وَلَا يَكُمُ الْأَصْوَلُ وَرُوْجُهُ وَرُوْجَتُهُ كَالْعَاصِي
ثُمَّ الْعَاصِي تَعَاقِتْ وَلَا يَتَّهِي وَتَقْيِيدَتْ بَا عَنْدَارِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَلَمْ يَوْدُ
فَإِذَا جَعَلَهُ إِلَى كَطَانِ قَاضِيَّا مَدَةً كَذَاهِيْنَعْزَلْ عَمْضَى لِكُلِّ الْمَدَةِ وَلَيْسَ
لَقَاضِيَّ بَلْدَةً أَوْ خَطَّةً إِنْ يَقْضِي فِي عِيْرِهَا وَهُلْ الْعِبْرَةُ فِي الْأَعْدَادِ أَخْطَطَهُ الْمَدَهُ
عَلَيْهِ فِيْهِ الْطَّلَافُ بَيْنَ أَبْنَى يَوْنَسَى وَمُحَمَّدٍ وَقَدْ رَحِمَهُ إِنَّ الْعِبْرَةَ فِي ذَلِكَ
خَطَّةِ الْمَدَهِ عَلَيْهِ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ وَعَلَيْهِ الْفَتَوَوْسُ فَإِذَا كَانَ الْمَدَهُ فِي
قَاضِيَّ أَخْرَى وَإِذَا قَالَ الْأَعْمَامُ لِلْقَاضِي لَا تَقْضِي عَلَى فَلَانٍ وَلَا فَلَانٍ وَلَا فَلَانٍ
إِلَيْهِ الْفَلَانِيَّةُ فَإِنَّهُ لَا يَصِيرُ قَاضِيَّا فِي ذَلِكَ وَنَائِبُ الْقَاضِيِّ فِي زَفَانِيَّةِ
يَنْعَزِلُ بَعْزَلَهُ وَيَجُونُهُ فَإِنَّهُ نَائِبُهُ مِنْ الْمُحْلِّ وَجِهٍ وَالْقَضَاءِ مِنْ الْمَنَاصِبِ الْمُتَّبِعَةِ
الَّتِي يَصْبِحُ بَعْزَلُهُ عَنْهَا بِسَبِبِ وَبِغَيْرِ سَبِبٍ وَمِنْ أَمْلَأِ الْقَضَاءِ كَثِيرٌ جَدًّا
وَهُنَّ الْمُصْنَفُ لِمَ يُوَضِّعُ لِنَقْلِهِمَا وَإِنَّهُ أَوْضَعُ لِذَكْرِهِمْ وَمَخْرُونَهُمَا أَعْلَى
سَبِيلِ الْحَقِيقَى أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْبَحْثِ مَعَ التَّزَامِ الْأَصْوَلِ الْمُنْفَقِ عَلَيْهِمَا
بَيْنَمَا **الْعَصَلَاتِ** اَدْسُ فِي طَرِيقِ الْقَاضِيِّ إِلَيْكُمْ طَرِيقُ الْقَاضِيِّ إِلَيْكُمْ

رُكْذَانْمَ وَمَا لَمْ يَعْيَنْ فَالرُّكْذَانْمَ أَفْضَلْ وَلَبْتْ لَتْعَيْنْ إِذَا حَدَّ طَلَامْ عَلَيْنَا
فِي اَهْلِيَّةِ الْقَضَاءِ عَلَى ظَاهِرِهِ وَهُوَ أَنْ لِلْأَهْلِ اَهْلَ فَنْقَيْتَ صُورَةَ يَعْيَنْ
الْقَضَاءِ رَحْمَةً يَجِبُ عَلَيْهِ الدِّعْوَةُ فِي الْقَضَاءِ فَاجْتَمَعَ حِينَئِذٍ الْجَلْلُ فِي الْاَهْلِيَّةِ
عَلَى مَا ذُكِرَ فَلَا يَدْرِسُ نَأْهَلَ بِالْعِلْمِ وَالْعِلْمِ وَافْلَهَ اَنْ يَجِدْ تَعْقِلَ طَوَادْ
وَالْمَبْلَغُ بِالْدِقْيَقَةِ وَانْ يَعْرُفُ طَرْقَ تَحْبِيلِ الْاَحْكَامِ الشَّرِيكَيَّةِ مِنْ كِتَابِ
الْمَذْهَبِ وَصَدَدَ وَرَأَى نَاتِحَ وَكِيفَيَّةَ الْاِيْرَادِ وَالْاَصْدَادِ وَفِي الْوَقَاعِ
وَالْدَّعَاوَيِّ وَلِلْجَمِيعِ وَتَوَابِعِ ذَلِكِ وَلَوْازِمِهِ وَانْ يَكُونَ لَهُ فِي نَفْسِهِ تَحْشِمَ
وَمُوْقَعُ مَاقِ النَّفُوسِ وَالْأَفْلَالِ يَنْبَغِي اَنْ يَنْسَبَ إِلَيْهِ مِنْهُ مِنْ اَلْتَلِفِ
فَضْلًا عَنْ اَهْمَمِ الْاِيَّمَةِ بِجُوْزِ وَلَاهِيَّ الْقَضَاءِ اَتَّمَّ هَذِهِ مَنَاصِبِ الْاِسْلَامِ
بَعْدَ مَنْصِبِ الْاَهْمَمَةِ بَعْضُ الْمُوْقَعَهُ اَذْرِسُ لَا يَعْقِلُونَ صَفَارِ الْاَمُورِ
الْمُعْتَدِيَهُ فَضْلًا عَنْ كِبَارِهَا قَالَ فِي الْمُخْتَارِ اَنَّ اَوْلَى اَنْ يَكُونَ الْقَاضِيُّ
مِنْهُمْ اَفَانِ لَمْ يُوجَدْ فَيَجِبُ اَنْ يَكُونَ مِنْ اَهْلِ الشَّهَادَهِ مُوْنَعًا بِهِ فِي
رِيْنِهِ وَعَانَتْهُ وَعَقْدَهُ وَفِي اَمْهَمِ عَالَمِيِّ بِالْفَقْدِ وَالْمَنَهُ وَكَذَلِكَ الْمَغْنِيَهُ
بِرِزَاهِ اللَّهِ عَنْ اَيْمَانِنَا وَعَلَى اَيْمَانِكُمْ فَشَرطَهُ اَنْ يَكُونَ اَهْدَى لِلْقَضَاءِ وَيَقْضِي
فِي اَسْوَى الْحَدَادِ وَالْقَصَاصِ وَاَذَا قَضَى فِي دِيْمَ خَطَابِ بِالْدِيَّهِ عَلَى اَعْاقِلَهُ
لَمْ يَنْفَدِ

لابطل حقاً عند غيره وأنا يطلب ودفعاً عن حقه بهذا اذا اردت
 باطق الامر الوجودي اقا اذا اردت به ما هو اعم من الوجودي و
 العدمي فيستضفي بالتعريف عن بهذا القيد وقولنا غير بحاجة صفة
 للقول وهو فضل عن عين الاستحقاق فانه قول مقبول عند
 القاضي بعد به فايله طالباً حقه ولذلك بحاجة فلابد من اخراجه من تعريف
 الدعوى واعلم ان شرط القضاة واقع موقعه الشريعي ورودها
 على نفس الدعوى المجموعة شرعاً الذي يهم مطلوب المدعى من دعوه
 ومناط الابواب من المدعى عليه وهو المعتبر عند تحمل النزاع وان يكون
 ذلك الورود على سبيل المطابقة من غير زيادة على ذلك الاماكان
 على سبيل الاستلزم حماه تزوي تحقيق بحث الموجب وان يكون ذلك
 وهو الذي ادلت اليه بحاجة المعتبر شرعاً وشرط اعتبارها مطابقتها
 لفظ الدعوى والخاص اان الشرط حصول التوافق والتطابق بين
 القضاة والمقضي به والدعوى ولتحاجة في القضية لحاجة وايضاً بحث ذلك
 اذ القاضي في حقوق العباد اى يتحقق بين الشخصين في الامر الذي خاص
 فيه اليه الفضل بينهما والمحاصمة المقيدة لغيرها اى ان تكون بالدعوى

او القسامه او عالم القاضي بغير بران يحكم به او الغرائب الداله على ما يطلب
 لكم به دلاله واضحه بحيث تقيمه في حجم المقطوع به فقد قالوا اظطر اذ
 من ذاير ومه سكين في يده وهو متلوث بالدماء سبع طرفة عليه ان يلقي
 ظاهر افدخلوا الدار في ذلك الوقت على الغور فوجدوا بها انساناً مذ
 بوجال ذلك الحين وهو مضرجه بدمائه ولم يكن معه في الدار غير ذلك الرجل
 التي وجد بذلك الصفة وهو خارج في الدار اته يوحذ به وهو ظاهر اذ لا
 يترى احد في اته قاتله والقول بانه ذبح نفسه او ان ذلك الرجل قتله
 ثم تصورنا يطفذ عب الى غير ذلك لاحقاً بعده لا يلتفت اليه
 اذ لم يترى عن دليل فاما الدعوى فمعنى عباره من قوله مقبول
 عند القاضي بعد به فايله في الشرع طالباً حقاً قبل غيره او دفعاً عن حق
 نفسه غير بحاجة فقولنا مقبول عند القاضي بمنزلة الجنس وقولنا
 يعده به فايله في الشرع طالباً فضل عن الشهادة فانه وان كان قوله
 مقبول عند القاضي الا ان انا اهلاً لايعد بذلك في الشرع طالباً
 وقولنا او دفعاً عن حق نفسه اى ما يهود حصول دعوى المعارضه
 اذ في سعادها وبحها وقد رأى بعضهم صحتها والذى في المعارضه

لابطل

الصحيحة والدعوى أغا يقضى بغيرها المطلوب منها المذكورة أتفقا
وأنما يكون كذلك إذا ظهرت للجنة وأعتبرت ولodge أغا تعتبر إذا
طابت المدعى به كالمقاضي في خصوص المادنة التي رفعت إليه أقا
أن يقضى به تمام المدعى به فقط أو بغيره أو ببعضه أو به وبزيارة
عليه فان كان الأول وهو المدعى به من غير زيارة فهو المعتبر
شرعاً و هو الفصل بين العباد طلباً لاستدرا ودفعاً للخصام
والعناد وحيث وقع على وجهه بسبب المقصى به من الدعوى
واللجنة و تواجده كذلك وهذا هو المحتوى بالطريق في باب القضاة
وان كان الثاني وهو أن يقضى بغير المدعى به ففاته عن
عن البيان وان كان الثالث وهو أن يقضى ببعض المدعى به
ف فهو ما ان يقبل التبعيض والتجزء او لا يقبله فان كان الثاني
فالقضاة لعنوان لا معنى له وعل القاضي ان يستأنف القضاة
بنها المدعى به وان كان الأول وهو المدعى به يقبل التبعيض فار
قضى بمعتبره وعل القاضي ان يكل في قضي بال تمام لأن المفروض و
ضوح اللجنة ل تمام المدعى به وان كان الرابع وهو أن يقضى بالمدعى به
وزيادة عليه

وزيادة عليه فاما ان كان كذلك الزيارة باستلزم حماه فتهب
حرة فالقضاء معتبر لأن الزيارة صرورية عند التأمل يظهر أن
ذلك الزيارة مدعى بها وان لم يحصل التفريح بذلك فان المطالب
الكافل باداء الدين يحكم الكفالة في تلك الصورة المتقدمة مدعى
شغله ذمة الاصيل بالدين في المعن ضرورة وان كانت كذلك
الزيارة بدون استلزم فالقضاء بذلك الزيارة لغو لأنه بدون
الدعوى و بدون قيام اللجنة لم فليس بغير قلب من شئ و بما
قررتاه يعلم معن قولهم أن شرط تفاصي القضاة ان يصر على حكم
حادثة اي في حادثة والمراد بحادثة المخصوصة الصححة والخصوصية
الصحيحة اغا تكون بالدعوى الصححة من خصم شرعاً على خصم من
ويعلم ايضاً وحده قولهم في بعض الاحكام خرج خرج الا فتاوى ما
ذاك الاما تقرن بباب القضاة من شرط اعتبره فاذاروا
في بعض صور الاحكام فوات شئ من تلك الشرط قالوا خرج
خرج الافتائيم لا يشرط في الطريق إلى الحكم ان يكون بما معه
القاضي الواحد حتى لو ادعى عند زايد القاضي واقام البينة

ثم رفعت الحادثة الى مستتبه صحة ولأن النبي عليه ما وقع عذنا به
 ويفضي وكذا ان كان ابتداء الحادثة تعدد القاضي وانتها وحاله عند
 النايب فله ان يحكم ويكون ذلك معتبرا شرعاً ويشترط لصحته
 الدعوى حضور الخصم الذي عليه ويستثنى من ذلك ما اذا كانت
 الدعوى لاجل الكتاب الحكيم لأن المدعى له غيبة الخصم فليعنينه
 في الدعوى في ذلك حضوره والخصم اما اصله او وكيل او وارث
 او وصي او من بيته وبين النايب اتصال في المدعى به بما في مسألة
 الكفالة انت الغة او من ضعوب القاضي على القول المرجوح اهنا
 الاصل ظاهر واما الوكيل والوصي فيجعل الموكل والوصي واما
 الوارث فيما يستثنى في النزاع له عن الميت المورث وكذا من بيته
 وبين الميت اتصال وكذا المنضوب وفيه نظر واصول امتنا تأبى
 جواز ذلك ولا صعن جواز ذلك الا القضاة على النايب نعم
 الا ان يكون ذلك ضرورياً لحاله اذا اتى بوجه القضاة على الخصم فاسأل بشعر
 المذكورة في موضعه فلينظر ومن شرط صحة الدعوى ان لا يسبق
 من المدعى ما ينافي قضى دعواه لا يستحى المدعى في الصدق بين انت
 والدالحق

والدالحق حينئذٍ وحال ذلك اذا احران انا بقضاء ودينه فربما
 المأمور انه قضاه عن امره وصدقه الامر وكان الاذن بالقضاء اشرط
 بالرجوع فرجح المأمور على الامر بحال الذي صدقه على ادائه للدعا
 بين فجاء ربه الدين بعد ذلك وادع على الامر المدعيون بدعينه
 وان المأمور لم يقضه شيئاً وخلف عمل ذلك فقضى له القاضي
 على الامر باداء الدين فاداه ثم ادع على الامر على المأمور عما كان رجع به
 عليه بحكم تصديقه فهذه الدعوى مسموعة مع التناقض لأن القاضي
 اكذب المدعى الذي سوا الامر في اسبق منه من تصديق المأمور حيث
 قضى عليه بدفع الدين الى الدائن ولأنه يرجع على المأمور ولا يكون
 تصديقه اياته في الدفع الى الدائن وحال ما ذكر ما نعاشه من الرجوع
 عليه بالحال والشئي باشيئي يذكر فقد اغقره والتناقض في كثيرون
 الماء يدل التي يظهر فيها عذر المدعى ولا ي-abs بذكر ما حضر من ذلك
 فمعنى مسألة الاقرار بالضراع فلو قال بهذه رضي عني ثم اعترف
 بالحاله فصحته في دعواه الخطأ فله ان يتزوجها بعد ذلك
 وهذا اشرط بما اذا ثبت على اقراره بان قال سوحق او صدق

أو مخالفت أو شهاده او عليه به ذلك شهوداً او مافق معه ذلك من النبات
 اللعنة الال على النبات النفسي واتاً فاتكرر اقراره به ذلك هله
 يكون التكرار شباتاً كانت واقعة الفتوى واختلف في ذلك العصريون
 من مقتصر في ذلك على المنسقول وات ذلك لا يكون شباتاً لعنة الال
 على النبات النفسي واتفقت في ذلك مباحث طويلة الذيل
 لا يتحمل هذه الاوراق ايرادها والعدر المحقق رجوعه عن ذلك انه
 بما يخف عليه فقد نظر بعد اقراره على خطاء الناقل ومنها ضد بق الوثرة
 ازوجية على الزوجية ودفع الميراث اليها ثم دعوا لهم استرجاع الميراث
 بحكم الطلاق المانع من حيث تسبع دعوا لهم لقيام العذر في ذلك
 لهم حيث النصحيه الى الحال الزوجية وخفت عليهم البينونه و
 منها ما اذا استاجر رأثمه او عملها على الموج وانها صارت الى المتنازع
 ميراثها من ابيه او شهادتها من ابيه او اذ امانت ففاسد ارجح
 الميراث او عملها اذا كان طلقها ومنها ما اذا اختلفت المرأة من زوجها
 بحال ثم اذ عدت انه قد ابانها قبل ذلك فتسبع دعواها او ترجع
 بيد المحامي ومنها ما اذا اشتري ثوب امطوي في جراب او منديل او

عذر ذلك

عذر ذلك فلما نشره قال هذه امثالى سمعت داعواه وقبلت
 بعثته فاالدعوى مسموعة مع التناقض في جميع هذه القصور لموضع
 العذر على الارجح المفترى به ومن المتراع من اعتبر التناقض ففيها مطلاقاً
 فتح سماع الدعوى اذا تقدم ما ينافيها الا في مثلاة الرضاع
 ومثلاة الكذب القاضي المدعى في التناقضات باعجا فترناه وهل
 ييشترط في صحة سماع هذه الدعوى ابداً المدعى عذرها عذر القاضي
 والتوفيق بين الدعوى وبين ما سبق او لا يشترط حاذ ذلك ويكتف
 القاضي بما كان العذر والتوفيق موضع تفليس وضلافي والذى ينفي
 اثرة اطذ ذلك حتى ينفي ظاهر التناقض ولذلك الدعوى عن المعاوض
 ومن شرط صحة الدعوى ان يكون المدعى به قادراً على التثبت بان لا يكون
 مستحلاً عقلأً او عادراً فان الدعوى والحال ما ذكر ظاهرة الكذب
 في المستحيل العارى بقينية الكذب في المستحيل العقلان مثال الدعوى
 بالمستحيل العارى دعوى من يوم معرف بالفقر وال الحاجة ويوياخذ ارجحها
 من الاغنياء على آخر انة اقر ضمه مائة الف ديناراً ذهباً نقداً دفعه
 واحدة وانه تصرف في نفسه ويطالبه بمردبه لها فسئل هذه

الاموال

اعباره في الزمن المستقبل على اذakan المقربه او لا فربه فنوات مختصر
ارزقنه وانقل الي ذي اليد بطرق البيع او الهدية او غير ذلك ولو اذ
على الوراثه وديعة في القركه تحجدها والقركه مستقرة بالدين لا
يستحلف لانه لو اقربها لم يعتبر اقراره ثم المدع به اما مطلق عل البيب
او مقيد به فالتحليف في الاول على نفس المدع به وذلك ظاهر الحال اذ
هذا العبد الذي في يده او ما لا نعینا في ذمته ولم يذكر التسبب في خلاف
ما بهذا العبد و ما له قبله او في ذمته بهذا الحال المدع به ولا شئ منه
واما اذا ذكر المدع التسبب فالتحليف المفتى به انه اغرا خلاف على الحال
فلا يستحلف انه ما باع او ما عرض او ما نكح او ما مطلق او ما استعار
او ما استودع او غير ذلك واما يستحلف انه ما يتحقق قبله هذا
اما او ما ينبع وايم الآن في يده العين او ما يتحقق عليه
رث بهذه العين او ما ينبع من نکح نکاح نکاح نکاح الآن في الحال او عاصي باین
ذلك الآن بما لقد ومن المثال من فوض ذلك الى رأي القاضي
العدل العام على ان ذلك من شر وطبعا اذا الم يتن المدع عليه من خلاف
على التسبب متعملا بقوله قد يغرض الان ان ويقاضي ويوفي

وقد يغضب

وقد يغضب ويرد فانا لا اختلف على التسبب واذا كان كذلك فلا
يختلف على التسبب قوله واحدا **الفصل السادس في التسببات**
هلي شرط نفوز القضاء على المخالف علم القاضي بالخلاف في المحكمة
اختلفوا فيه رجح غير واحد انه ليس شرط في نفوز على المخالف علم القاضي
الخلاف في المسألة ام لم يعلم واذا قضى المقدم على ظن انه مذهب
مجده آخر حتى اشتق ابجتهاده قال لو اني فز وعمله نقض حكم نفسه
فيه خلاف واما غيره فليس له نفسه واما اذا قضى بالخلاف مذهب
ناسيا فانه ينفذ عند الامام وان تصر ذلك فنون فنون فنون
روابط وعند ذلك لا ينفذ مطلق في القبورتين وهو المفتى به ثم
الاختلاف بين العلامة يكون في حكم نفسه وفي المأمور به في الطريق وقد
يقع الاتفاق على كل منها فتصير الاقسام سهولة وهذه الاقسام بالنظر
إلى ظل واحد منها على الاقرار والهادىء آخر من حيث التركيب
والاجماع وذلك ان الامر الثالث المذكورة قد تكون وفاقيته
في القضية المحكمة وقد تكون خلافته فنون اقسام وقد يكون الحكم
نف خلافا والآخر ووو وفاقيته وقد يكون المأمور به خلافا ووو

والأخران وفاقتين وقد تكون الطريق خلافية والآخران وفاقتين
وقد يكون الحكم وفاقت و/or الأخران خلافتين وكذا الكلام في المعلوم به
وفي الطريق فتصير الأقسام غائية فسبعين منها خلافية فنذكر
قول القاضي وقسم واحد من الغائية وفاقت فاما كون الحكم نفسه
خلافا فنذكر قول القاضي ثبت عندى اذ اراد به الحكم فان ذلك يكون
حكم خلافا لذاته ففقيه واما كون الحكم به خلافا فيخرج عن البيان
ومن احتياج الى بيانه فلا ينبع النظر الى بهذه الاوراق واما كون
ال الطريق خلافية فلقيام البيان على اخط و كان اهده واليمين
فانها طريقان الى الحكم عند غيره الخافية وكذا الشهادة بالسماع الفاعل
والشهادة في غير الاصول الستة وكذا الشهادة على الشهادة بدون
الشهاد لاصول الفروع فان الخافية يشتم طبع ذلك في اعتبارها
بيان بقول الاصول للفرع الشهاد على شهادتى بذلك والآفلاق قبل
من الفرع الى غير ذلك من طرق الحكم مختلف في عابين اهل الامر
والقضاء والطريق اذ اكانا وفاقتين وكان المقصى به خلافيا بعد
الحكم على المخالف بلا خلاف وانما الكلام فيما اذ اكان القضاء والطريق
خلافا

خلافيا قالوا القضاة المختلفون في تنازع في نفوذه على المخالف الى امضاء
قاض آخر ادمنا لكم بمحنة واعتباره كما ان امكناه باذ اكان مختلفا
فيه قبل الحكم وان الحكم يصير بالاتفاق عليه من حيث نفوذه على المخالف
فامضأ القاضي النافى لذك الحكم المختلف فيه واعتباره اية امضا
بمحنة الحكم بمحنة واما اذ احكم بمحنة فهو اول واظهر في النفوذ وهكذا
فاصل اتفاكم يصيره متفقا عليه اذ هو بمحنة الحكم بمحنة ولو صرحة القاضي
النافى بذلك كان اول واظهر في النفوذ ومثاله قول القاضي ثبت
عندى كذلك اراد به الحكم لا ينفذ على المخالف حتى ينفذه قاض آخر بمحنة
انه حكم او حكم بمحنة بطيقة ولكن الطريق تكون الحكم يصير ملوعا به
في حصولها صعوبة وان كانت محكمة اذ به الجائز ان يتنازع عند القاضي
في ذلك بيان يكون المحكمة خلافيا وقد حصل فيه الحكم بذلك العيضة
المخصوصة الخلافية فيمرة افعا الى قاض آخر على مذهب القاضي الاول
فيه مثل المدعى على المخضم بحكمه بدعى ذلك الوجه فيقول المدعى لا يليز
ذلك لان ما صدر من القاضي ليس بحكم فيقول المدعى بل هو حكم فيقول
للقاضي حينئذ ان يحكم بكون حكمه صحيح نافذ ابود استيفاء ما لا يجيء

في الحكم وفيه نظر اذا المفروض اتفاق القاضيين في المذهب فاذ اترفع
 الى هذا الحكم قضي بهما بغيره بعض الدعوى ويجزئ ذلك المذهب به وارتفع
 الى اتفاقه وابى ضرورة تدعوا الى القاضي بصريحه ذلك القضاء وقد علمنا من ان
 يقضى في المسألة بقضاء متفق عليه الا ان يكون القاضي موافقاً للقاضي الاول
 في القضاء وان هذه الصيغة من صريح القضاء يغير موافق لمن للقضى به
 كي ينجز بمحض الحكم فاذ انقر بهذه افتقر عليه او الطريق المخالف
 بينها والكلام فيها اما الكلام في القضاء من حيث اهتمام القضاء
 المستمد اليه باقى العقوبة على المخالف الى ا مضاد قاضي آخر يرى ذلك الطريق
 صحيحة ويقول بمحضها او الى الحكم بصريحها واعتباره وكذا اذا كان كل
 واحد من القضاء والطريق خلافاً لهما وكذا اذا كان كل من الاطراف
 اثلاثة خلافاً واما كان الا وحكماً ذكر في صورة ما اذا كان الحكم وحده
 خلافاً فعن الصورتين الباقيتين اولى واظلمها واما اذا كان الحكم
 خلافاً وحده من الحكم والطريق اليه وفاصحاً فاذا كان فطعاً تافه على المخالف
 من غير حاجة الى ا مضاد قاضي آخر بعد ذلك في اصل ذلك فان قبل حل
 بجزئ القاضي الاول ان يحكم بصريحه الصادرة منه المخالف فيه او الطريق

الواقعة

الواقعه عند المخالف فينها او بعض ذلك ويكون بهذه اتفاق المخالف
 في ذلك ولاحتاج في نفوذه على المخالف الى قاض آخر ام ليس له ذلك
 فاجواب ان لا يجوز له ذلك لانه يمكن من شرعاً اذا القاضي لا يقضى لغير
 بالاجماع واعتبار ذلك الحكم والطريق والحكم بما مضى له مفعول نفعه
 وحكم بصريحه فعلى نفسه فيكون لا ضرراً فلابد في نفوذه على المخالف من
 امضاد قاضي آخر موافقه في المذهب واعتباره له ذلك والمالكية
 يثبتون بطريق الشهادة على لخط و يقول الموثق في التسجيل
 ثبت ذلك عند القاضي بالطريق المذكور وحكم بصريحه التثبت
 بطريق الشهادة على لخط وفيه ما هو ظاهر لان اقام يريده
 ذلك التثبت فهو فعله واما ان يريد كل ثبوت حصل بالطريق
 المذكورة فاذا كان لا يكون خطياً واما لا يكون جزئياً و ايضاً فخذل اعام
 فعل نفسه من افراده وان اراد حقيقة التثبت مع قطعه النظر
 عن الافراد فخذل اسثني لاید فعل تحت القضاء وهذه البحث متوجه
 على اصولنا وقد تخرج صريحه ذلك على اصولهم الا ان على اتنا
 نقول بالاجماع على ان القاضي لا يجوز له ان يقضى لغيره ولا يجزئها

عن الداعي الذي هو الخصومة الشرعية واقامة المحنة وعما يلي ذلك وما
يتترتب عليه وهو احکم وهو الجزء الاعظم فيها والطلوب الاصح منها
وعلل هذه افالمراد باحکم في قول على اینا القضاة وان اريه باحکم حکم
المسئلة الذي هو صور القضاة فله ایضا وجه اذ لا بد في المحادثة منه
شللا احکم الشرع في مسئلة الشفاعة ثبوتها البحار ولا يصح القضاة
 بذلك حتى يضر ذلك احکم حادثة بان يقع فيه الخصومة والوجه الاول
 او وجه وقد ظن بعضهم ان المراد بذلك ان القضاة بعد وفاته لا ينفذ
 حقه يضر حادثة بان يحصل النزاع عند قاضي آخر يرى صحته فينفذه حتى
 وييفيه وهو ظن قادر اذ يلزم منه ان القضاة لا ينفذ حقه يتفق فيه
 ذلك وهو خرق للراجح الا ان يريد صاحب الظن بقوله ذلك القضاة
 المخالف فيه فيصح ما ذكره على حدته الا ان ما ذكره على ما ذكره ما ذكرنا
 وقد نقلت فرعون عن المذهب صورته ادعى عليه بذلك ما انته اقر له به لا
 يقبلها القاضي فلا تستوي بهذا الاله عوی على الصحيح المفترى به فانكر
 بعض علماء الشافعية من حيث الاوجه فعملية بما ذكر مننا يكفي
 من ان الاقرار اخبار لا سبب للزوم المفترى به على المفترى والمحض

واما كنية من لا يفعل ذلك ويرفع احادته الى قاضٍ آخر حالي
فيحكمونه بالطريق فيتهم المطلوب على الوجه الواقع وانما اورد
ذلك عن اى كنية ليعلم ان القضاء والطريق مختلف فيهما كذا
فيه الى الاعتبار والامضاء ثانيا وان سبب المعن ليس به على انفرد
بـ الخطفية وعلى هذا اذا قاض القاضي الشافع في حادثة بالشهادة
والبعين كذا في النفور على الخطفية الى قاضٍ آخر شافع يعتبر صحة
ذلك ويكتبه وكتب على سؤال صورته ماسن قول علمانا ونا وهم هنا
شرط آخر لنفاذ القضاء ويعو اـ يصر لكم حادثة المراد بالحكم هنا
هو حكم المسألة في هذه ذاتها المذكورة في المكتب الفقه الذي هو
 سور القضاء والمعنى به والمراد به قضاة القاضي وما امر به كجهة
يصر حادثة فاجبت معنى بهـ الشرط ان القضاء في حقوق العما
لا يرد فيه من الخصوصية الشرعية فـ ان قضى بهـ ونها لم ينفذ كما اذا قات
البنتية لشخص بـ حق على آخر عند قاضٍ فـ قضى بهـ ذلك الحق بذلك الجنة
بدون مـ منازع وخصوصية شرعية وتراء بينهما لم ينفذ قضاوه فـ يتعذر
صيـ ورته حادثة من بـ باب تسوية الزوج باسم اـ ذات ذاته سبارة عن

التدابع

إن المدعى علل وجوب المدعى به على المقر بالاقرار فكانه قال اطالب
 بما لا سبب لوجوبه عليه او لزومه الا اقراره وهذا الكلام باطل وقد
 صرره على اونابره اذا كان يعلم انه كاذب في اقراره لا يحل له تناول
 المقر به فذكر الشافعى ان مذهبهم سماع هذه الدعوى قولًا واحدًا
 في كلام طويل فراجعت منقول علماء اثنا فوجدت في المسندة خلا
 وان الصحيح المفترى به انها لا تستحب مع كاذبها وان الخلاف في المسندة
 اتفاً جاز من الخلاف في اصلها او بروان الا اقراره هل هو باق في الشرع
 على معناه الاخباري فلا يكون سبباً لاستحال ذمة المقر به اقراره
 ويهون شأمه المعن فيكون سبباً لذكراً فلن جعله سبباً ساقع بهذه
 الدعوى ومن جعله باقياً على معناه الا صلح الاخباري لم يجوز
 سماعها وعليه الامر برواجع المتأخرین وهو الصحيح المعمول به البتين
 الوجه وقد اطبق في تحریف المتأخرین ثم راجعت بعد ذلك
 من اتفق به من علماء اثنا فعیتة في المسندة فلم يوجد الفرع منقول
 لرحم الاران كلها امتحن اتفقت على ان الاقرار اخبار مفعض ولا قابل
 عندهم بكون اثنا فعیتة في المعن ولا سبباً للزوم المقر به على المقر فقلت
 على هذها

فقلت عذر بهذا اني سمعت ان تكون هذه الدعوى قرداً وردوداً عندكم قوله
 واحداً فان الخلاف عندنا اتفاً جاء من الخلاف في الاصل المذكور فاقر
 على ذلك من راجعته ثم رأيت بعد ذلك في كلام الفرزى من هم ما يشهد
 لذكراً ثم ما يفعله بعض المؤثرين ونقطة طریقاً الى الحكم ويفقره بعض
 القضاة عليه من قوله في الدعوى كل منكم اية من اثنا اربعين بینه
 وبين الآخر على مانعه وشرح في هذه المكتوب وكل منكم ابنته
 شهادته بما ادعاه فيقول الشاهد ان نعم او كذا ا يقول اشهدوا
 لنا بما تعلمونه فيؤدي الشهود وشرعاً وادلة عند القاضي بما تحملوه من
 مضمون ذلك المكتوب ثم يستوفى القاضي من البيانات في تلك
 الدعوى ما لا بد في الحكم منه ثم يحكم فليس شرعي وليس شهاده
 فضلاً عن ان يوصي بصحیه او فاده وذكراً الكلام فيما يترقب عليه
 حماية منه عكما لا وجود له واذا رفعت الحادثة الى الخلاف فلما ان
 يقضى بهذه ولا يلتقي الى ذلك الحكم انتابه وقد اتفق ابنته
 لكتفه وان فعیتة على انه يشترط الصنف الحكم واعتباره في حقوق
 العباد الدعوى الصحيحه المدعوه شرعاً وان لا ابتدء في ذلك من

لخصوصية الشرعية وإن اختلفوا في تفصيل ما ورآء ذلك وما تكتبه
 من البرئيات ولم يقل أحد أن حكاية حال الشاهدين فيما صدر منها
 على سبيل التفصيل فضلاً عن الاجمال تداعٍ ولا خصومة ولو صدر
 ذلك بلفظ أدنى هذا فنها شرح فيه الحال فكين عبا وفعت الآثار
 على سبيل الاجمال وإن التداع برفعة القاضي بقضائه والخاص
 الذي يقطعه الحكم بحكمه وجعل بهذه الأصول التأثير والاقدام والتهاون
 بالامر الشرعي والقضاء بالحكمية بل بالبغ من ذلك إذا أحصلت
 المسوقة بحسب الصورة وكان القاضي يعلم أن باطن الواقع
 ذلك ليس كظاهره وإن لاتحاصم ولا تنازع في نفس الواقع بين
 عتيدين ليس له سباع الدلائل ولا يعتبر القضاء المترتب عليها
 بحسب الاحتياط لحصول القضاة بغير ذلك إذا كان القاضي على
 الحال بهذه الدلائل واقاً إذا لم يعلم بعذر ونفي قضاوه ولعمري
 بهذه الشئي عمت به البلوى وبليفت شهادة اعتباره عند الاعيان
 الفانية القصوى ومن بهذه الجنس قول الموثق للشاهدين
 وخلطها في ثبوت ذلك وطلب الحكم وسؤال الأشخاص داخل مسلم

بنقولان

فيقولان هم نعم يحضر الموثق ورفيقه عند القاضي لاجل الشهود
 فينصيان وكيلين ويشهدان لها بما بالتوكييل ثم تقع الدلائل
 بينهما وحكم القاضي فنفعه التوكيل باطل على هذه الوجه والشهادة
 لها بما بالتوكييل عند القاضي بناءً على ذلك التحيل باطلة والقاضي إن علم
 بذلك فقضاؤه باطل وإن لم يعلم فقضاؤه صحيح ومن الناس
 من يكتفي في تحمل الشهادة بالتوكييل بلفظ التوكيل من غير ذكر وكيل
 عام أو خاص فيقول عند التحيل وخلطها في ثبوت وطلب الحكم وسؤال
 الأشخاص مقتضى على ذلك وهو بالبغ مما قبله والذى رأه بعض
 الآخرين أنه إذا احتجت أولئك عليهم صحّة بان بقول مثلاً وخلطت زيداً أو
 عمراً أو كل مسلم وفيه نظر لأن الظاهر إن احدهما من مسلمة كذا
 القاضي إن القاضي بما نام قالوا القاضي في كتابه إلى كل من يصل
 من قضاة المسلمين لا يصح فلو عين قاضياً أو لا ياسمه ونسبة
 ثم نعم صح والفرق بين مسلمة الكتاب وسلطة في الوكالة من
 العقود الشرعية التي يعتمد تعيين المتعاقدين وتشخيصها
 وجود العقد الشرعي خاف سائر العقود خلاف الكتاب فاز ليس

بعد سفره واتصاله المقصود منه العدل بمحضه فنجوز ان يكتب الى كل من
 يصل اليه من قضية المسلمين مع النهي لم جوزوا ذلك بل اعتبره وانعدم
 التعيين والتخصيص المكتوب فيه حتى ترقى الجمالة المطافقة
 ثم اذا قال المدعى انه كتب في مسطور عليه بذلك فهو بنزلة قوله ادشن
 اقر بذلك افان لم يعدل خاتم التسبب به ذلك الاقرار وتكلف الكتابة
 سمعت دعواه اذا اضتم الى ذلك المطالبة بما تقدمنه الاشاره الي
 ثم لا يجوز ان يخلف اذ ما كتب له عليه مسطورا او ما اقر به قوله واحدا
 لارق الكتابة حكاية حال الاقرار والصحيح اذ ليس سبب وقد علمنا
 في الاسباب الشرعية المتفق على سببها او ان الصحيح اذ لا يخلف
 عليهما فكيف الحال فيما سببته قول وجوج وكيف الحال فيما هو حكاية
 حال ذلك المعن خطأ المفتن بان القاضي اذا قال لم اقض وقال الشهود
 قاض وكان القول قول القاضي والخواز الذي يعنى بين يدي القاضي و
 النقيب وصاحب المجلس قال بعض الظرفاء من المذايغ ينبع اذ
 شئ من ادب يمنع الناس من ارثه الادب فقد قبل والشريعة
 يدفع وللما ثبت ادلة خصم وارداهم بما يليق به في مواضع منها ما تقدم ذكره
 من اسألة

من اسألة الادب في مجلس الحكم ومنها انتز الفرم باستناد عن الحضور الى
 مجلس الحكم لا العذر اذا اطلب وران يعاقبه ويرستعين في ذلك بصفة
 الشرطة واعوانه وينبع اذ لا يرستعين بهم اذ احكام الفرم فغير انتز
 من اغراضه امال وجعل للمدعى ان يطلب يزعمه من السلطان او زباده والاقوى
 ان يطلب منه ابداء وهو فضيل حسن وبرفقة وينفع على ذلك اذ ادا
 حكام السياست ابداء فاغرمه مقدار ازيد اعلى ما يأخذه رسول القاضي
 في العرف الزم المطلوب بذلك الزباده وهرها فروع شئ
 بما يهدى الفضل منها ان الحكم يجوز له قبل ان يحكم بينها ومنها ان الفرع
 ان القاضي لا يقضى عليه لا يعامله في حال ولايته وجعلها فاعلاهم بشئ
 قبل الولادة في غير محل الحكم لا يقضى به ومنها ان كاتب القاضي اذ القاضي
 اذ يكون بنقل الشهادة لا يحكم اذ ان يكون الحكم في وجه المدعى عليه
 ومنها اذ القاضي لا يقضى في المعاشر الذي في غير ولايته وقوله ذلك منها
 اذهم قالوا قضا العدل العاليم لا يتعقب ويحمل حال عمل السدا وخلاف
 قضا غيره وينبع اذ يعلم ان محل ذلك ما اذ المدعى فيه حضرة عذمه
 آخر اما اذا بين ووجه فاره بطريقة فلما قال اذ المدعى فيه

اذا باع بنين حال نعم قال للمشتري رضيت ان اخذت ذلك في كل تجارة كذا او
 كل شهر وبعد شهرين غير ذلك لا يكون تاجيله وكتب على سؤال حاصله قال هو
 اقران الباقي قبله لمن تمنى كذا وكتابه يقوم المقر لم ينزل ذلك في كل
 شهر او اخر الا في ما يتفق عليه اتفقا على ذلك ثم اقر كل منها انه لا
 على الآخر شيئاً قيل ولا جعل سؤال الدين المذكور على حكمه فاجبته بذاته
 لوجاهة الاول ان توصيف الدين بما ذكر من المقر وتصديق المقر عليه
 دليله التي حيز مذهول التوافق والتراضي وهو تأجيل ومتنازع الراضي في
 الفرع الثاني برواجه الماء على ذلك الوجه ولا يلزم منه ان الدارين
 اخرين المدعيون حتى ثبتت التأجيل فافترقا والنافذ ان قوله
 لا يستحق عليه شيئاً سؤال الدين المذكور على حكم ظاهر اجراف النافذ
 جيل انه لا يستحق على الصفة الاولى كذب اليوم الاستثناء وذلك
 انه لا يبرأه ابراء مطلقاً او اقرانه لا يستحق عليه شيئاً ثم طه وبعد
 ان المقر كان قبل الابراء او الاقرار منغول الذمة بشئ من
 متوكلا على المقر ولم يعلم المقر بذلك ولا يجوز ابنته الى بعد الاقرار
 والابراء لم يكن له المطالبة بذلك وجعل الاقرار والابراء عمله ولا يغير
 المقر بذلك

المقر في ذلك وقالوا وهو في عقد الصلح بينهما وستكم بدل القبض وكتب
 الصلح بهذه الكلمات وبالاقرار بعدم الاستحقاق والابراء العام ثم ظهر
 بعد ذلك فوالصلح بطل الاقرار والابراء المرتب عليهما قالوا والخلية
 في عدم بطلانه بفصال الصلح ان يقول الموقف ابرأه ابرأه مستعولاً
 سنه داخل تحت هذه الصلح او اقرانه لا يستحق عليه شيئاً اقر ابرأه
 غير داخل تحت هذه الصلح والفرق ان الابراء في الفرع النافذ مستعداً
 لعقد ظاهر الصلح فيه بطل بطلان بخلاف الاول ومنها ان الدين
 المحيط بالتركة مانع من نفاذ الاعناق والابريقاف والوصية بالمال
 والمحبأة في عقود العوض في رضي الموت بجازة المدينين وكذا في
 من استقال الملك الى الوراثة فيستحب تصرفهم لا بجازة والوارث
 اذا قال تركت حق لا يبطل حقه وكذا اذا قال المدين تركت حقه
 من احتباس الرهن يبطل حقه والفرق ان الملك لا يبطل بالترك وتحقق
 التي ليست بذلك تبطل بالترك وعلى هذه فان ترك في الشفعة بالامر
 العدم في ترك الا شهاده مع القدرة على التكوت فلان يبطل
 بصريح اللفظ او لين قضى دين غيره بضرره خرج المال من ملك

بحثتها أقران لغلان بن فلان الغلاني قيلم بذلك في آخر من له منها الاسم
 والنسب وأوصى أهال فعال المقابر دته به عيرك عن هذا الاسم وبيه
 صدق قضاء بخلاف ما إذا أوصى عليه وجاء بكتاب القاضي وفيه أنه
 ونفيه فقال لست بصاحب بهذا الاسم وفي الناس من السمع ونفيه
 كذلك عيرك حيث لا يكون القول قوله ويقال له أقم البينة بذلك
 والا الزمان أهال إذا جاءت الفرقه من قبلها عاد بحيل المهر إلى عيله
 المبشر وله طلاقها قبل الدخول عاد بصف المهر إلى المتبرع لا إلزمه
 الدار المستأجرة نسباً إذا انحدرت فاعيدت لانتفاصه الاجارة
 ونفيه المستأجرة نسباً ولا اختياره ويسقط من الاجارة بحسب
 فات من الانتفاص في المدة والتفصية إذا انقضت وصارت الاجارة
 في مدة الاجارة ثم اعيدت لصاحب المستأجر على التسليم والفرق ينفي
 الاسم في الدار دون التفصية إذا اكتري بها إلى ملكه ثم الشرى إلى
 جمالاً فهو عذر لتفاصي به الاجارة وله اكتري بجملة ثم بماله إن يذهب
 على بغل فليس بذلك بعد رات لطان إذا جعل ملوكه أمير أعلم بذلك
 وجعله إن يقلد القفاء قوله فاضي صحيه ولو قضى ذلك الاول لم يضع

الملك الدارين ولا يدخل في ملك المدعيون فما زال السبب برجع إلى
 الملك من دفعه أو لا إلزام من دفع عمه مثالي الشهرين بين في الذمة فقضى
 الشهرين منه متبرع ثم تقاضياً برجع التهن إلى الملك من قضاه متبرعاً فلم يقضى
 بأهال المدعيون ثم زال السبب برجع إلى الملك الآخر ثم الملك الدارين وكان المدعي
 سائباً عن الارجح في الدفع مستحق عليه بدل المدفوع إذا وذهب
 من الكفيل سقط عنهم ولو ابرأه لم يسقط عن الأصيل وكذا لو
 المدعي فوره أحد هم وهم هبة الدين من الكفيل نظر لأنهم منفوه
 هبة الدين من غيره عليه و قالوا في الكفالة انها ضم ذمة الارجح
 في المطابقة لاف الدين واجبوا أن اتحى الدعدين في المطالبة بالدين
 عدهما ان الدين في ذمة الكفيل شائعاً على اهلهما واحدة مع فوات المانع
 في هبة الدين كييف وقد قال البعض ان الضم في الدين لغير
 ابرأه الدين الأصيل فرق الأبراء دفعه الرد للدارين بعد ذلك الرد لبعده
 وهل يصح الرد في حق الكفيل اختلفوا فيه وموت المدعيون بعد الارجح
 قبل الرد والقبول بقوله باري في يبر جلاده تعت اتفاقيات الاصل فما
 اقرها بارق وذو اليد بدع رفعها فاقرارها به فالقول لها ويقضى

فَفَوْهَ قَالَ الْمَصْفُرُ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ هَذَا أَخْرَى مَا رَدَنَا بَيْانًا مِنَ الْأَقْضِيَةِ
الْحَكِيمَةِ وَاتَّقَا مَا أَوْرَدَنَا مِنَ الْفَرْقَعِ فِيهِ الْفَصْلُ فَاتَّقَا هُوَ عَلَى سَبِيلِ الْأَسْطَعَ
تَكْثِيرُ الْسَّوَادِ وَالْأَدَاعِيَ الْذِي ذُكِرَ فِي الْفَصْلِ الْبَيْاضُ وَاللَّهُ الْمُوْفَقُ لِلصَّنْعِ
وَالْمَرْجُعُ وَالْمَأْبُ وَالْمَدْنَهُ تَرَبُّ الْعَالَمِينَ الْوَهَّا
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا نَجِيَهُ وَعَلَى اللَّهِ وَاصْنَعْ

إِلَى يَوْمِ الْحِسْرِ وَالْجُنُوْنِ أَنْتَ الْكَذَابُ
أَرْسَالَهُ فِي هَذِهِ ذِي الْقَعْدَهُ
مِنْ شَهْوَرَتِ الْتَّيْبَنِ
وَسَعْيَنِ وَالْعَفْ
مِنْ هَذِهِهِ مِنْ
رَأْيِهِ وَ
فِي

